ترسيخ قيم المواطنة طريق نحو تعزيز الانتماء الوطني

د. محمد عماره سريبه

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان- جامعة صبراتة

الملخص

تناولت هذه الورقة البحثية مقاربة معرفية تعرضت فيها إلى مفهوم المواطنة وقيمها الأساسية في محورها الأول، ثم تحديد طبيعة العلاقة بين المواطنة وتعزيز الانتماء الوطني في المحور الثاني، مستندين في ذلك على بعض الدراسات والأبحاث الميدانية التي تؤكد بأن المجتمع الليبي يعبر عن رغبة حقيقية في ترسيخ المواطنة في المستقبل. لأن ليس من شروط المواطنة الاتفاق في الرأي أو الاشتراك في الدين أو المذهب أو القومية، وإنما مفهوم المواطنة يستوعب كل أشكال التعددية السياسية والفكرية والعرقية، ويجعل المناخ السياسي والثقافي

والاجتماعي مؤاتياً لكي تمارس كل هذه التعدديات دورها ووظيفتها الحضارية والوطنية في إثراء الواقع الوطني ومده بأسباب الاستقرار والانسجام الاجتماعي.

كما أن هناك تحولات على المستوى الفكري والنظري خاصة في المجتمع الطلابي يمكن البناء عليها، أكدتها بعض الدراسات التي استندنا عليها في تحليلنا، لأن ما حدث في ليبيا بعد 2011، أطلق العنان لكافة الكفاءات والقدرات وخاصة الجامعية التي كانت محاصرة في إطار نظام سياسي إيدلوجي، يقوم على الفكر الثوري الاشتراكي، ومع ذلك كانت هناك محاولات إلا أنها لا تخرج عن إطار تلك المرجعية، ولكن بعد 2011، حدث ما يمكن أن تسميته بالانفجار الفكري والمعرفي وحالة من التنوع من مدارس مختلفة من كافة أنحاء العالم، وبدأت عملية التنوع الفكري والمعرفي والايدلوجي في المجتمع الليبي، غير أنها عجزت عن إدارة هذا التنوع والاختلاف بسبب غياب ثقافة الحوار والقبول بالآخر وعليه نحن اليوم في أمس الحاجة إلى ترسيخ ثقافة المواطنة للتعزيز الانتماء الوطني.

Abstract:

This research paper dealt with a cognitive approach in which it exposed the concept of citizenship and its basic values in its first axis, then defining the nature of the relationship between citizenship and the promotion of national belonging in the second axis, based on some studies and field research that confirm that the Libyan society expresses a real desire to consolidate citizenship In the future. However, the conditions of citizenship are not agreement in opinion or religion, sect or nationalism. Rather, the concept of citizenship embraces all forms of political, intellectual and ethnic pluralism, and makes the political, cultural and social climate favorable for all these pluralities to exercise their civilized and national role and function in enriching the national reality and providing it with the causes of stability and social harmony.

There are also transformations at the intellectual and theoretical level, especially in the student community, that can be built upon, confirmed by some of the studies that we based our analysis on, because what happened in Libya after 2011, unleashed all competencies and capabilities, especially the university, which was

trapped within the framework of an ideological political system, based On revolutionary socialist thought, however, there were attempts, but they do not depart from the framework of that reference, but after 2011, what could be called an intellectual and cognitive explosion and a state of diversity from different schools from all over the world occurred, and the process of intellectual, cognitive and ideological diversity began in society. Libyan, however, it was unable to manage this diversity and difference due to the absence of a culture of dialogue and acceptance of the other, and therefore we are today in dire need of establishing a culture of citizenship to enhance national belonging.

مقدمة:

يحتل مفهوم المواطنة موقعاً مركزياً في الفكر القانوني والدستوري المعاصر. إذ إن المواطنة، بما تشكل من شخصية اعتبارية لها حقوق وواجبات، وهي أحد الأعمدة الرئيسية للنظريات الدستورية والسياسية المعاصرة. إذ إن الفكر السياسي الحديث يعتمد في البناء القانوني للوطن على هذا المفهوم ويحدد له جملة من الإجراءات والاعتبارات؛ لذلك فإننا نعتقد أن تطوير واقعنا السياسي والقانوني اليوم، مرهون إلى حد بعيد على قدرتنا على المستويين النظري والعملي لبلورة هذا المفهوم كحقوق وواجبات في الفضاء الاجتماعي والوطني.

إن اتجاه بلدان العالم الثالث، ومن بينها بلدنا في المنطقة العربية نحو التحول الديمقراطي والمشاركة السياسية الفاعلة، يتطلب الكشف عن جوهر المواطنة وتكريسها كمفهوم يرتبط ارتباطا مباشراً بالممارسة الديمقراطية، فضلاً عن أن الأجواء السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي فرضتها التحولات في المنطقة العربية بصفة عامة وليبيا بشكل خاص، تحتم ضرورة ترسيخ قيم المواطنة بوصفها(صمام أمان) يرعى مصالح الأفراد ويحفظ حريتهم دون أدنى اعتبار للشرائح الاجتماعية أو الفئوية التي ينتمون إليها.

ومن الطبيعي القول في هذا الإطار: إن المجال العربي اليوم، لا يمكن أن يخرج من أزماته وتوتراته الداخلية، إلا بإعادة الاعتبار في السياسات والإجراءات والتشكيلات إلى مفهوم المواطنة والعمل على صياغة فضاء وطني جديد، قوامه الأساسي ومرتكزة الرئيسي هو المواطنة بصرف النظر عن المنابت الأيديولوجية أو القومية أو العرقية. إذ أن التنوع المتوفر في هذا الفضاء بعناوين متعددة ومختلفة، لا يمكن أن يتوحد في الفضاء الوطني، إلا بمواطنة حقيقية، يمارس كل مواطن حقه ويلتزم بواجبه دون مواربة أو مخاتلة؛ فالمواطنة بكل ما تحتضن من متطلبات وآليات هي حجر الأساس في مشروع البناء الوطني الجديد.

إن ترسيخ مبدأ المواطنة يشكل البنية الأساسية للنسيج الاجتماعي المتكامل بغض النظر عن اختلاف المواطنين وتنوع انتماءاتهم، القومية أو العرقية، الدينية أو المذهبية؛ فالدولة القائمة على أساس مبدأ المواطنة كنظام تعاون عادل بين مواطنين أحرار تعتمد على أسس وقواعد تضمن لجميع المواطنين الحقوق والحريات الأساسية، يمكن أن تؤسس لنا مجتمعاً تسوده قيم التكامل والتكافل واحترام الآخر في إطار من التعايش السلمي، بين جميع فئاته ومكوناته مما يعزز الانتماء الوطني.

كما تمثل المواطنة إحدى الركائز الأساسية للإصلاح والبناء الديمقراطي والدستوري المنشود، في ليبيا باعتبارها أسمى درجات العدالة عند التعامل مع جميع أبناء الوطن الواحد، لأن المواطنة تتعامل مع الجميع بوصفهم متساويين في الحقوق والواجبات، لا فرق بين مواطن وآخر ولا تفرقه بين المواطنين على أساس الدين أو الجنس أو الأصل، وهو ما يعني في الحقيقة إعلاء كامل لقيمة الوطن وتطبيقات شامل لأهم مبادئ حقوق الإنسان التي نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية.

المواطنـــة هـي الشـعور بالانتمـاء للـوطن؛ وهـذا الشـعور هـو مـن الصـفات الأساسـية للمواطن، حيث تبذل الشعوب جهودا2 في سبيل ترسيخها لدى مواطنيها؛ لأن هذه القيم السامية العليا ضرورية للأوطان، وخاصة في أوقات الشدّة، عندما تحيط الأخطار بالمجتمعات، سواء كانت أخطاراً خارجية أم داخلية، والتي تجد في ضعف سيادة قيم المواطنة والانتماء إليها بيئة خصبة لها، بما تتيحه هذه البيئة من ظروف تُهَيئ للمفسدين وللمُخَربين السيطرة على مقدرات المجتمع والعبث بأمنه واستقراه، وإشاعة الفساد والاضطراب والخلاف بين أهله.

لذا تحتاج عملية ترسيخ المواطنة، إلى تربة تحتضنها وتنمية تساعد على توطينها في الممارسة، أي في الثقافة السياسية للدولة والمجتمع معاً، ولعل من المداخل الأساسية لترسيخ المواطنة وتعزيزها وجود ثقافة سياسية ديمقراطية تكفل العيش المشترك وتصون تماسك المجتمع واندماج كافة مكوناته، والأهم أن تصوغ لنا علاقات متوازنة ومتكاملة مع المجتمع بمختلف تعبيراته الاجتماعية والسياسية والثقافية، لذلك يرتبط ترسيخ المواطنة في أي مجتمع بنوعية الثقافة السياسية السائدة فيه.

تطرح الورقة البحثية قضية معقدة ومتداخلة من خلال توطين طبيعة العلاقة بين مفهوم المواطنة وتعزيز الانتماء الوطني من خلال مقاربة فكرية أتناولها في محورين الأول: يتناول مفهوم المواطنة وأبرز القيم المحورية التي يقوم عليها مفهوم المواطنة مع سرد تاريخي للمفهوم بشكل مقتصر بما تطلبه طبيعة الورقة البحثية، ثم في المحور الثاني نحاول تحديد طبيعة العلاقة بين المواطنة وتعزيز الانتماء الوطني ، من خلال البعد القيمي للمفهوم على اعتبار المواطنة تهدف إلى غرس قيم وجدانية تعزز الانتماء الوطني، لأننا اليوم في أمس الحاجة إلى تنمية تلك القيم الوجدانية من خلال ترسيخ قيم المواطنة لماذا؟ لأن المواطنة في جوهرها قيمة أخلاقية ذات

بعد شعوري وإحساسي يقوم بالأساس على مجموعة من القيم الأساسية، التي يمكن من خلالها تعزيز الانتماء الوطني للفرد داخل مجتمعه

أولاً: الإشكالية

بما أن تعزيز الانتماء الوطني يحتاج إلى منظومة من قيم تحمل في طياتها مفاهيم وقيم يمكن البناء عليها في تعزيز الانتماء الوطني، حيث تمثل قيم المواطنة محوراً أساسياً في معالجة قضايا الانتماء الوطني.

عليه تتمحور إشكالية الدراسة حول سؤال أساسي؟(هل ترسيخ قيم المواطنة يمكن أن يعزز لنا الانتماء الوطني؟

ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كون قضية المواطنة أصبحت اليوم قضية مهمة في معالجة أي بعد من أبعاد الانتماء الوطني، نظرا لما تقوم عليه المواطنة من قيم وما تهدف إليه من ترسيخ ثقافة الحقوق والواجبات واحترام الاخر، الأمر الذي يعكس القيمة الحقيقة لمفهوم المواطنة وعلاقتها بالانتماء الوطني.

ثالثاً: أهداف الدراسة

1- التعرف على مفهوم المواطنة وقيمها المحورية

2- تحديد طبيعة العلاقة بين المواطنة وتعزيز الانتماء الوطني

3- استشعار القائمين على العملية التعليمية في ليبيا ضرورة الاهتمام بترسيخ قيم المواطنة

رابعاً: مفاهيم الدراسة

1- **المواطنـــة:** المواطنـة هـي الانتمـاء للـوطن والتمتـع بكامـل الحقـوق السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية، والالتزام بالواجبات، والمساواة بين كافة الأفراد بغض النظر عن الدين أو العرق أو النوع.

2- **تعزيز:** هو عملية تدعيم السلوك المناسب أو زيادة احتمالات تكراره في المستقبل بإضافة مثيرات إيجابية أو إزالة مثيرات سلبية بعد حدوثه.

ونقصد بالتعزيز بأنه الرقي وتدعيم ورفع مستوى الانتماء الوطني للمجتمع بترسيخ قيم المواطنة.

3- **الانتمـاء:** شحنة عقلية وجدانية كامنة بداخل الفرد تظهر في المواقف ذات العلاقة بالوطن على مستويات مختلفة وفي مجالات يمكن الاستدلال عليها من خلال مجموعة من الظواهر السلوكية الصادرة عن الفرد، بحيث تكون تلك الظواهر معبرة عن موقف الفرد ورؤيته تجاه ما يتعرض له من مواقف سواء عبر عنها بشكل ايجابي أم بشكل سلبي.

4 – **الانتماء الوطني:** هو اتجاه معنوي ايجابي يستشعره الفرد تجاه وطنه، يؤكده ارتباط وانتساب الفرد لهذا الوطن، بوصفه عضواً فيه، ويشعر نحوه بالفخر والولاء متوحداً معه، ومنشغلاً ومهتماً بقضاياه، وملتزماً بالمعايير والقيم الايجابية التي تعلى من شأنه وتنهض به، محافظا على مصالحه وثروته، مراعياً الصالح العام، ومسهماً في الأعمال الجماعية، ومتفاعلاً مع الأغلبية، لا يتخلى عنه وإن اشتدت به الأزمات.

خامساً: منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي وذلك من خلال الجهد النظري بتحليل جوانب الدراسة للوصول إلى خلاصات يمكن لها أن تقدم إضافات تساهم في تعزيز الانتماء الوطني.

المحور الأول : المواطنة (مفهومها وقيمها الأساسية)

أولاً: في مفهوم المواطنة

اقترن مفهوم المواطنة أو ما يدل عليه من مصطلحات عبر التاريخ بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين، على حد توصيف روبرت دال للممارسة الديمقراطية، ويكون التعبير عن إقرار مبدأ المواطنة بقبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين، وقد كان التعبير عن إقرار مبدأ المواطنة مرتبطاً دائماً بحق ممارسة أحد أبعاد المشاركة أو ممارسة كل أبعادها بشكل جزئي أو كلي. فقد ارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بثمراته، كما ارتبط بحق المشاركة في الحياة الاجتماعية، وأخيراً حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة، فضلاً عن المساواة أمام القانون؛ وقد مر مبدأ المواطنة غبر التاريخ بمحطات تاريخية نما فيها مفهوم المواطنة حتى وصل إلى دلاته المعاصرة.[1]

إن أقرب معنى لمفهوم المواطنة المعاصرة في التاريخ القديم هو ما توصلت إليه دولة المدينة عند الإغريق، والذي شكلت الممارسة الديمقراطية لأثينا نموذجاً له، وعلى الرغم من قصور مفهوم المواطنة الذي تم تطبيقه في أثينا، من حيث الفئات التي يشملها وعدم تغطيته لبعض الجوانب التي يتضمنها المفهوم المعاصر للمواطنة، فإنه قد نجح بتحقيق المساواة على قاعدة المواطنة بين الأفراد المتساوين، من وجهة نظره، وذلك من حيث إقرار حقهم في المشاركة السياسية الفعالة وصولاً إلى تداول السلطة وتولي المناصب العامة، وهذا ما يقرب مفهوم المواطنة في دولة أثينا من المفهوم المعاصر للمواطنة اليوم، ويجعلنا نعتبره أساساً من أسسها.

وجدير بالتأكيد أن سعي الإنسان من أجل الإنصاف والعدل والمساواة يعبر عن فطرة إنسانية، أقدم من عصر دولة المدينة، حالت القوة الغاشمة، وما زالت تحول دون الوصول إليه،

فقد خلق الله الناس متساوين، فدفعهم الجشع المدعوم بالقوة، إلى استعباد القوي منهم للضعيف بأشكال مختلفة وبأعذار ولأسباب متعددة، وهذا ينسحب على ما يحدث اليوم في مجتمعاتنا في ظل غياب مفهوم المواطنة.

كما يحتاج مفهوم المواطنة إلى قدر عميق من التدقيق والتجديد والاجتهاد في تحديد معانيه، ودلالات حمولاته وشروط توطينه في الثقافة السياسية العربية، باعتبارها من المفاهيم المتشابكة سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، فضلاً عن كونها أيضاً من المفاهيم دائمة التطور بحسب الظروف والأوضاع المحلية والإقليمية والدولية، حيث تعتبر المواطنة من المفاهيم ذات الطبيعة الحركية والمرنة متعددة الأبعاد والقيم والمداخل الحضارية، وهو الأمر الذي يجعل من ضبط مفهومها، والاتفاق على دلالة موحدة لها من الأمور الصعبة نظرياً وعملياً.

ومن بين أهم التعريفات المرجعية التي تنطلق منها أدبيات المواطنة ما يلي:

1. تشير **دائرة المعارف البريطانية إلى** المواطنة بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق في تلك الدولة"[2].
2. وتعرف **موسوعة كولير الأمريكية** Citizenship المواطنة بأنها: "أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا"[3].
3. وورد في **الموسوعة السياسية** أن المواطنة هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه إلى الوطن[4].
4. أما المفكر **برهان غليون**، يقول في المواطنة بأنها: "المشاركة الواعية لكل شخص دون استثناء ودون وصاية من أي نوع، في بناء الإطار الجماعي، أي في تأسيس السلطة والشأن العام، بما فيها إطارها الجغرافي والعسكري والسياسي والقانوني، هي قاعدة التضامن والتماهي الجماعي"[5].

5. أما **Richard Bellamy** يقول: "تشير المواطنة إلى مجموعة معينة من الممارسات التي تنطوي على حقوق وواجبات عامة تتعلق بمجتمع سياسي معين"[6].

ونخلص إلى تتعدد تعريفات المواطنة بتعدد زوايا التناول، إذا كانت قانونية أو مدنية أو اجتماعية، كذلك تتحدد دلالة المفهوم بارتباطه بالزمان والمكان، بمعنى أن هذه الدلالة تتولد عبر ضرورة تاريخية تعبيرا عن مصالح مجتمعية معينة، والشكل (1–2) يوضح ذلك.

الشكل رقم (1) : يوضح مقاربات ومنظورات تعريف المواطنة* (المنظور والتعريف والمسوغات)

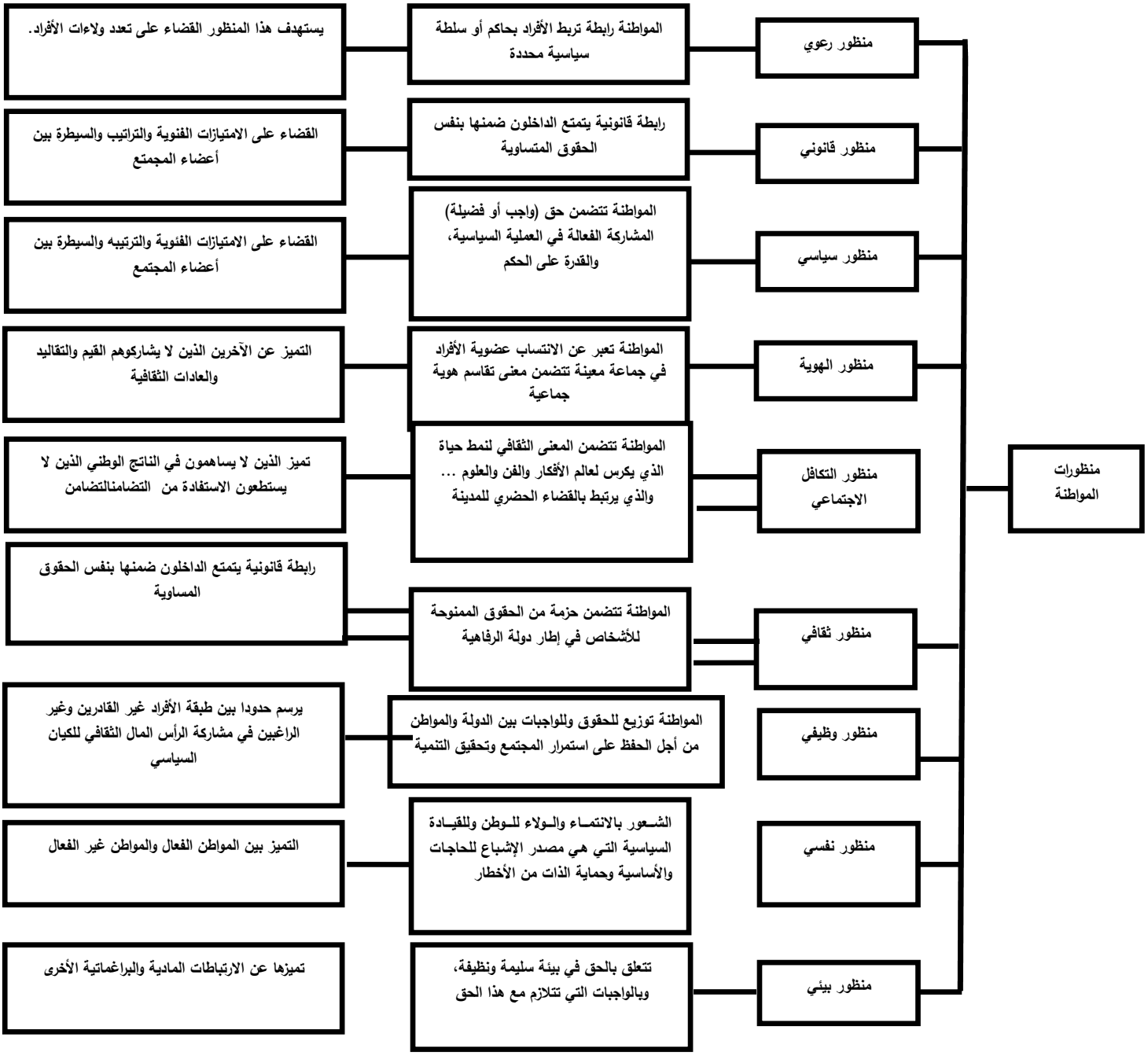

ثانياً: تعريف قيم المواطنة.

يمكن تعريف قيم المواطنة بأنها مجموعة من المعايير الخاصة ببناء وإعداد المواطن الصالح الذي يؤمن بالديمقراطية والشورى واحترام الرأي الآخر والالتزام بالانتماء للوطن والدفاع عنه، والمساهمة الفعلية في بناء مجتمعه باتخاذ قرارات عقلانية، وامتلاك الفرد القدرة على التكيف والتعايش مع حضارة العصر في مجتمعه(7)، وتتمثل القيم المحورية التي يرتكز عليها مفهوم المواطنة في:

- **قيمة المساواة:** التي تنعكس في العديد من الحقوق مثل حق التعليم، والعمل، والجنسية، والمعاملة المتساوية أمام القانون والقضاء...
- **قيمة الحرية:** تشتمل على حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وحرية التنقل داخل الوطن، وحق الحديث والمناقشة بحرية مع الآخرين حول مشكلات المجتمع ومستقبله. [8]
- **قيمة المشاركة:** تعني القدرة على المشاركة في كل المجالات السياسية والحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وتختلف طبيعة هذه المشاركة من دولة إلى أخرى[9].

ومن بين قيم المشاركة: الحق في تنظيم حملات الضغط السلمي على الحكومة أو على بعض المسؤولين، ممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم، التصويت في الانتخابات العامة بكافة أشكالها و الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات، والترشيح في الانتخابات العامة بكافة أشكالها[10].

- **المسؤولية الجماعية:** التي تتضمن العديد من الواجبات مثل واجب أداء الضرائب وتأدية الخدمة العسكرية للوطن، واحترام القانون، واحترام حرية وخصوصية الآخرين[11].

أي أن المواطنة هي حالة المساواة المدنية فهي تتكون من عضوية المجتمع السياسي حيث يمكن لجميع المواطنين تحديد شروط التعاون الاجتماعي على قدم المساواة، هذا الوضع لا

يقتصر على الإقرار بحقوق متساوية، لكنه يشمل الواجبات المتساوية لتعزيز ودعم مصلحة المواطنة الديمقراطية نفسها، لأن المواطنة لكونها قيمة ذات بعد وجداني يشعر بها المواطن من خلال تمتعه بحقوق عملية يمكن الإحساس بها واقعياً مع الالتزام بالواجبات، التي لا يمكن أن تكون هناك حقوق لا يقابلها واجب، فإننا سنتعرض لتلك الحقوق والواجبات في إطارها النظري كما هي في أدبيات المواطنة.

ثالثاً: ركائز ومعايير المواطنة

1- الخير العام

غاية كل حياة مدنية، سياسية، اجتماعية هي التواصل "شيئا فشيئا" إلى الخير العام والخير العام يختلف كلياً عن المصالح الفردية أو المنفعة الشخصية، ويتعالى عليها فالخير العام، خير من المنفعة الفردية، وكلما وجب الاختيار بينهما وجب الاتجاه نحو الخير العام.

ومن ناحية أخرى، إن هدف الخير العام يندرج في سياق تأمين المنفعة الشخصية لكل فرد من أفراد المجتمع فلكل مواطن الحق بالاستفادة شخصياً مما هو خير للجميع، اي من الخير العام وهذا المبدأ وضع حداً لاستباحة المفهوم من البعض الذين يحولون الخير العام إلى مصالح شخصية، وعليه ترسيخ مفهوم المواطنة يرتكز على غرس الخير العام بين عناصر المجتمع.

2- العدالة وحقوق الانسان

من البديهي أن مجتمعا تنتفي فيه العدالة، يولد التطرف والثورة وعدم الاستقرار فالإجحاف بحقوق الأفراد لا يمكن إلا أن ينتج قنابل موقوته تنفجر عندما تتيح لها الفرصة، والواقع العربي أكبر دليل على ذلك اليوم.

إذن العدالة وحقوق الانسان تعتبر من أهم معايير وتقيم مفهوم المواطنة في أي مجتمع، لأن وجود وترسيخ العدالة وتمتع المواطن بكامل حقوقه، يؤكد على وجود المواطنة.

3- العقد الاجتماعي

أن وجود عقد اجتماعي يؤسس لوجود مواطن يلتزم بمقومات وطنه وأسس نظامه معيارا أساسياً في ترسيخ قيم المواطنة، خاصة عندما يتأسس من واقع الحوار والنقاش مع المواطن ليكون العقد صحيحاً، لأن لا يكون العقد صحيحاً دون حرية المتعاقد، المتجلية في إرادة واضحة وصريحة، مبنية على معرفة دقيقة لبنود العقد، تسبق الموافقة.[12]

خلاصة القول، إن ترسيخ مفهوم المواطنة أصبح ضرورة ملحة اليوم، في ظل التطورات التي يشهدها المجتمع الليبي حيث أفرزت التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بعد 2011 أهمية ترسيخ قيم المواطنة الحرية والعدالة والمشاركة السياسية والمسؤولية الاجتماعية، لأن تزايد حدة الصراعات والانقسامات على كافة المستويات وارتفاع نسبة الإقصاء بشكل كبير أصبحت اليوم هاجس يقض مضاجعنا، حكومات وأفراداً، ويسهم، بقسط كبير، في ضعف الانتماء الوطني.

المحور الثاني: طبيعة العلاقة بين المواطنة وتعزيز الانتماء الوطني

أولاً: مفهوم الانتماء

يُعد مفهوم الانتماء الوطني من المفاهيم العالمية، والمهمة في عالمنا المعاصر، والّذي أصبح من المفاهيم المتكررة في وسائل إعلامنا ومحاضراتنا وكذلك في ندواتنا، بل أصبح مفهوماً رئيسياً في حياتنا العامة، كما تناول المهتمون بأدبيات التّربية، موضوع الانتماء الوطني في

البحوث التّربوية والكتب المتخصّصة والسياسية، وأيضاً من خلال إيراد تعريفات لمفهوم الانتماء ومدلولاته.

يشير مفهوم الانتماء إلى الانتساب إلى كيان ما يكون الفرد متوحداً معه مندمجا فيه باعتباره عضو مقبولا به، ويشعر بالأمان فيه وقد يكون هذا الكيان جماعة، طبقة، وطن وينطوي الانتماء على الولاء الذي يعبر الإنسان عن مشاعره من خلاله تجاه الكيان الذي ينتمي إليه[13]

لقد ارتبط الإنسان منذ وجوده بشيئين هما: المكان والزّمان. فالإنسان مرتبط بهما من حيث وجود ذاته، وإذا كان المكان يدلُّ على وجود الإنسان في جزء معين منه، فإنَّ الزَّمن هو الَّذي يُحدد مدى هذا الوجود وكميته. ولذلك فالمكان هو الوطن والانتماء المكاني هو الانتماء الوطني.

كما أنَّ مفهوم الانتماء الوطني: وراثي: يُولدُ مع الفرد من خلال ارتباطه بوالديه وبالأرض الَّتي وُلد فيها، ومُكتسب: ينمو من خلال مؤسسات المجتمع المتمثلة بالمدرسة والأسرة والإعلام والأقران.

نُلاحظ أنَّ المهتمين بالكتابة في مضامين الانتماء الوطني، يحدّدونه بأنّه شحنة عقلية وجدانية كامنة بداخل الفرد، تظهر في المواقف ذات العلاقة بالوضع على مستويات ومجالات مختلفة يمكن تحديدها بمجموعة من الممارسات السّلوكية الصّادرة عن الفرد، بحيث تكون تلك الممارسات مُعبّرة عن موقف الفرد ورؤيته تجاه ما يحدث من مواقف في مجتمعه.[14]

والانتماء حاجة إنسانية ضرورية لتحقيق تماسك المجتمع عن طريق تبني أفراد المجتمع مثاليات ومعايير وقيم المجتمع في سلوكه التي تقتضيها عضويته، وليس معنى تبنى مثاليات قيم ومعايير المجتمع أن يصبح الأفراد نسخه واحدة للطاعة العمياء، وإنما تكون هذه المعايير والقيم بما يسمح بنمو الذات فلا تضيع ذات الفرد.

كما أن الانتماء هو غريزة فطرية لا تقتصر على البشر فقط، ولكنها ترتبط كذلك بملايين الأنواع من الكائنات الحية، وعلى المدى الواسع لفصائلها، وطبيعة حياتها، فكل هذه الكائنات تنمي لنوعها، والأرض التي تعيش عليها، والبيئة التي خرجت منها، أو تعيش فيها، وكلها تستمد قوتها ومعيشتها من هذا الانتماء، وافتقاد الانتماء يكون أحد أسباب تعاستها، وفقدُ هويتها يمثل خللاً في أسباب تواجدها ودورتها في الحياة، وقد يصل لفنائها.

إذن يمكن القول: إن الانتماء لا تعود منافعه على المكان أو البيئة، بل تعود على الكائن ذاته، وبالتالي فإن الانتماء سر من أسرار الحياة، وأساس لاستمرارها، وفقد الكائن الحي لهذا الانتماء يصبح بسبب ذلك عالة على مجتمعه، منبوذا من أقرانه[15]

وهذا ينسحب في تقديري على ما يحصل في ليبيا، من بعض المتصدرين للمشهد السياسي وشعور الآخرين من خلال سلوكياتهم بأنهم فاقدين لهذا الانتماء بسبب تصرفاتهم وقبولهم الاستقواء بالخارج ضد أبناء الوطن، لدرجة أصبحت ليبيا اليوم منتهكة السيادة بسبب التدخلات الخارجية التي كانت بسبب ضعف الانتماء الوطني.

وانتماء المواطن غالباً ما يوحى بأنه يقتصر على الانتماء للوطن فقط، والواقع فإن الانتماء أعم وأشمل من ذلك، فالانتماء للأسرة وللعمل والبيئة المحيطة، وكل ما هو في دائرته الصغرى، كلها أساس لانتمائه الأكبر نحو الوطن، لأن الانتماء يستحيل أن يكون بقرار أو بتوجيه، سواء من المواطن ذاته أو من المجتمع؛ لأنه غريزة حميدة يجب أن ننميها بتحسين العلاقة بين الفرد وبيئته وعمله، وبالتالي يأتي كاملاً نحو الوطن، حيث لن تجد مواطناً يفتقد الانتماء لأسرته، أو عمله، أو بيئته الصغرى، ويكون منتمياً حقيقياً لبيئته الكبرى وهي الوطن.

ويعنى الانتماء أيضاً تجسيد لمعنى المواطنة بكل ما تحمله من حقوق وواجبات سياسية واجتماعية وغيرها، لماذا؟ لأن يتعمق الانتماء حينما يسود لدى الفرد الإحساس بأنه له دور يمكن

أن يلعبه، وأن المجتمع في حاجة إليه، وإحساسه بأنه لا بد أن يشارك في تفاعلات الواقع الاجتماعي المحيط به، أو صنع هذا الواقع.

وبما أن الانتماء كما يره علماء الاجتماع حاجة ودافع واتجاه، فهو " اتجاه أو شعور بجماعة ماء والتضحية في سبيلها، والإحساس بالهوية المشتركة، لأن الانسان لا يشعر بالرضا والاطمئنان بدون الشعور برضى الجماعة عنه عندما يتمثل لمعاييرها وقيمها ويعمل لصالحها.[16]

إذن ما هو الطريق إلى ذلك، سؤال يطرح نفسه نحاول الإجابة عليه، ولا ادعي أني قادر على ذلك، ولكنني سوف أحاول من خلال مناقشة طبيعة العلاقة بين المواطنة والانتماء الوطني، وهذا ما سوف يأتي عليه الحديث في النقطة التالية.

ثانياً: المواطنة وتعزيز الانتماء الوطني.

مبدأ المواطنة من المبادئ التي تؤدي إلى التقارب بين المجتمع الواحد وبين المجتمعات الأخرى وبعضها البعض، وأيضاً بين السلطة الحاكمة والأفراد في المجتمع الواحد، وبين الأفراد بعضهم مع بعض، وأن محاولة تأصيل مبدأ المواطنة وترسيخه في المجتمع يحتاج إلى فهم الكثير من القضايا السياسية والاجتماعية، والإشكالات التي يقوم عليها مفهوم المواطنة من أجل تحقيق تنمية وطنية والوحدة الوطنية.

لأن تأصيل مبدأ المواطنة في ظل التطور السياسي على اعتبار أن المواطنة ركن أصيل من أركان التحول الديمقراطي، والاصلاح السياسي في أي مشروع سياسي؛ كون الهدف من عملية ترسيخه هو تحقيق فائدة للطرفين: الوطن والمواطن، وبتحقيق قيم المواطنة يمكن أن يتحقق الصالح العام؛ على اعتبار أنه لا تتم عملية الإصلاح من غير ترسيخ وتعزيز مفاهيم المواطنة التي تقوم على أساسها إحقاق كافة الحقوق للمواطنين؛ باعتبارهم مشاركين في كيان

الدولة والوطن.[17] "فالمواطنة هي السبيل لممارسة سيادة القانون، وهي القاعدة التي تنطلق منها المطالبة بالديمقراطية، فالمواطنة هي الشكل الآخر لسيادة الأمة، ولا تكتمل السيادة القومية دون المواطنة". [18]

لأن ترسيخ قيم المواطنة هو في الأصل يقوم على مجموعة من القيم المشتركة التي تمثل انتماء الإنسان إلى كيانات بشرية، وشعور بالانتماء إليهم، على اختلاف تنوعهم الديني والمذهبي والعرقي، وهي حاجة فطرية فطر الله الإنسان عليها، ويتحد هذا الشعور والإحساس في مكان ما وهو الوطن.

إذن هذا يتطلب بلورة مفهوم المواطنة في المجتمع من خلال تضمينها في المناهج التعليمية بداية من النشء، لأن التنمية أو التنشئة عندما تكون من الصغر سوف تنتج لنا مواطن فاعل، لأن زرع قيم المواطنة مبكراً تساهم في تشكيل شخصية المواطن، وتعمل على تبادل الحاجات والمنافع والمسؤوليات، لأن المواطنة هي ممارسة وسلوك، ضمن مجموعة من القيم والاتجاهات الَّتي تجعل الفرد يتحمّل المسؤولية بقدر قيمة العمل لخدمة المجتمع، إذاً هي حُبّ المواطن لوطنه، والشّعور بمشكلاته، والمشاركة الإيجابية للتعاون مع غيره على حلّها، والتّفاني في خدمته، والالتزام بمبادئه وقيمه وقوانينه، والمشاركة الفعَّالة في الأنشطة والأعمال والبرامج الَّتي تستهدف رُقيّ الوطن والمحافظة على مكتسباته.

إن المواطنة الفاعلة تحتاج إلى مواطن يتحمل مسؤولياته الوطنية باقتدار، ويشارك بفاعلية؛ إذ تحتاج إلى مواطن لديه ثقافة مواطنة، وهي تلك الثقافة التي تقوم على مبدأ المواطنة كقاعدة أساسية حاكمة لمجمل التفاعلات داخل الوطن الواحد، ويعتبر الوعى بها هي نقطة الانطلاقة نحو بناء إنسان مواطن، يكون لديه قيم الوطنية والانتماء لمجتمعه، ووطنه، وأمته.

لقد شهدت ليبيا كغيرها من الدول العربية محطات تحول وتغيير متسارعة، أدت إلى التأثير في بعض القيم والمعتقدات والمبادئ والعادات والتقاليد، التي أفرزتها التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد 2011 حيث برزت لنا الكثير من الممارسات التي تؤكد لنا غياب ثقافة المواطنة في المجتمع الليبي، والدليل سياسة الاقصاء والتهميش التي يعيشها أغلب الليبيين أكبر دليل على ذلك، مما أثرت على كيان المجتمع، واستقراره، وتماسكه، وبالتالي نتج عن ذلك اتجاهات خطيره تدعو إلى الانقسام بحجة الإقصاء والتهميش، وأنماط من التفكير تهدد القيم، والعادات، والهوية الوطنية للدولة وموروثها، تلك السلوكيات سوف تضعف الولاء والانتماء الوطني، إذن نحن اليوم أمام رهانات كبيرة وعميقة تكمن في الثقافة السائدة في المجتمع الليبي، لأن مفهوم المواطنة والقيم التي يحملها مفاهيم جديدة على واقع المعرفة في ليبيا، حيث تشير بعض الدراسات والابحاث التي عالجت قضية المواطنة من خلال الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الليبي، تؤكد على ضعف قيم المواطنة في الثقافة السائدة في المجتمع الليبي، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة الاهتمام بها وترسيخها في المجتمع الليبي.[19]

أن طبيعة العلاقة بين المواطنة والانتماء الوطني، تكمن في كون أن المواطنة هي البوتقة التي تنصر فيها جميع الانتماءات القبلية، والجهوية، والعرقية، لصالح انتماء واحد فقط هو الوطن، دون أن يعني ذلك إلغاء الانتماء للقبيلة أو الاسرة، أو المنطقة، أو خلافه، وإنما يعني عدم تعارض هذه الانتماءات للانتماء الأكبر للوطن.

ثالثاً: الحاجة إلى ترسيخ المواطنة

أن الحاجة إلى ترسيخ قيم المواطنة في المجتمع الليبي، لتعزيز روح الانتماء للوطن، تؤكدها التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتعاقبة، خاصة فيما يتعلق بقضية الهوية الليبية، حيث عاشت ليبيا طيلة الأربعة عقود الماضية في حالة من التخبط وعدم الاستقرار في

ترسيخ الهوية الليبية، بدليل كثرة تسميات الدولة الليبية منذ نشأتها وحصولها على استقلالها، وهي تعيش حالة من عدم الاستقرار في تحديد شكل الدولة وهويتها الحقيقية.

كانت ليبيا قبل الاستقلال مقسمة إلى ثلاث ولايات طرابلس وبرقة وفزان، ولكن منذ أن نالت ليبيا استقلالها في 24 كانون الأول/ديسمبر 1951، أصبحت تعرف بالمملكة الليبية، ثم تغيرت عام 1963 إلى المملكة الليبية المتحدة، ثم حدث انقلاب عام 69 أصبحت ليبيا تسمى الجمهورية العربية الليبية، ثم تغيرت عام 1977 إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

أن دلالات كل تلك التسميات أثرت وبشكل كبير في ضعف تشكل الهوية الليبية وأصبحت تدور بين العربية تارة وبين الافريقية تارة أخرى، مع العلم بأن مكونات الشخصية الليبية العرقية تتمثل في العرب والأمازيغ والتبو والطوارق الأمر الذي شكل عائق في فهم المواطن الليبي معنى الهوية، وفي إمكانية إيجاد هوية يمكن أن تنصهر فيها كل تلك المكونات العرقية.

لماذا؟ لأن في دراسة أجريتها عام 2017 بعنوان (الثقافة السياسية في المجتمع الليبي وقضية المواطنة) دراسة في اتجاهات طلبة جامعة صبراتة وعمر المختار نحو المواطنة، حيث أفرزت نتائج هذه الدراسة بأن هناك خلط في فهم الهوية لدى المجتمع الليبي، وعدم التفرقة بين الهوية والعقيدة، عن طريق استخدام أبعاد الانتماء والهوية مثل العروبة والإسلام من جانب وبعض المصادر التقليدية للهوية مثل القبيلة الدولة العرقيات الأخرى المتمثلة في الأمازيغ والتبو والطوارق.

حيث تم استطلاع اتجاهات المبحوثين عن العروبة والإسلام وليبيا، أيهما أكثر قوة كمصدر للهوية، وذلك من خلال توجيه سؤال: ما الأكثر أهمية بالنسبة لكم، عندما أكون عربياً، أو مسلماً، أو ليبياً، أو كلهم بالتساوي.

من خلال تحليل البيانات تبين أن (49.8%) من إجمالي عينة الدراسة عرفوا أنفسهم كمسلمين، و(34.6%) من أفراد العينة عرفوا أنفسهم كلهم بالتساوي، والذين عرفوا أنفسهم كليبيين بلغت نسبتهم (7.8%)، أما العروبة حازت على أدنى نسبة وهي (2.6%) من إجمالي العينة.

وعليه أعتقد أن هناك خلطاً في فهم مسألة الهوية لدى المجتمع الليبي، لأن الإسلام عقيدة ودين وليس هوية وطنية، بل ربما تكون في اعتقاد البعض هوية لهم بكونهم مسلمين، ولكن نحن محتاجون لترسيخ الهوية الوطنية وهي (ليبيا)، كأساس يجمع كل الليبيين باختلاف توجهاتهم واتجاهاتهم الدينية والايدلوجية والفكرية والاجتماعية والسياسية والعرقية، واعتقد بأن الطريق هو ترسيخ قيم المواطنة.

إضافة أن الدراسة سالفة الذكر، قد كشفت أن أغلبية كبيرة من أفراد العينة الذين يشكلون نسبة (79.6%) يوافقون على أن ترسيخ المواطنة في المجتمع الليبي مستقبلا يعزز شعور الفرد بالانتماء إلى وطنه، كما تؤكد نتائج الدراسة أن أفراد العينة الذين يشكلون نسبة (77.0%) يوافقون على أن ترسيخ المواطنة مستقبلا يحقق لهم الأمن والأمان والاستقرار، وكذلك نسبة (75.4%) توافق على أن ترسيخ المواطنة في المستقبل تؤدي إلى تعزيز الشعور بالمحافظة على الممتلكات العامة.

كما أظهرت نتائج الدراسة سالفة الذكر أن نسبة (73.1%) توافق على أن ترسيخ المواطنة في المستقبل يخلق في النفوس روح التعاون والمشاركة، ونسبة (72.2%) توافق على أن ترسيخ المواطنة في المستقبل تحقق مسألة التعايش السلمي.

إذن نحن اليوم في أمس الحاجة إلى ترسيخ ثقافة المواطنة في المجتمع الليبي من خلال وضعها في المناهج التعليمية وفي كافة البرامج والوسائل الممكنة لترسيخها وجعلها من أولويات العملية التعليمية والثقافية وأشارك كل مؤسسات الدولة في ترسيخها من خلال اطلاق برنامج وطني يعزز ويرسخ قيم المواطنة في المجتمع الليبي.

خلاصة القول

نؤكد من خلال هذه الورقة البحثية والتي تعرضنا فيها إلى مقاربة معرفية تناولت مفهوم المواطنة وقيمها الأساسية في محورها الأول، ثم تحديد طبيعة العلاقة بين المواطنة وتعزيز الانتماء الوطني في المحور الثاني، مستندين في ذلك على بعض الدراسات والأبحاث الميدانية

التي تؤكد بأن المجتمع الليبي يعبر عن رغبة حقيقية في ترسيخ المواطنة في المستقبل. لأن ليس من شروط المواطنة الاتفاق في الرأي أو الاشتراك في الدين أو المذهب أو القومية، وإنما مفهوم المواطنة يستوعب كل أشكال التعددية السياسية والفكرية والعرقية، ويجعل المناخ السياسي والثقافي والاجتماعي مؤاتياً لكي تمارس كل هذه التعدديات دورها ووظيفتها الحضارية والوطنية في إثراء الواقع الوطني ومده بأسباب الاستقرار والانسجام الاجتماعي.

كما أن هناك تحولات على المستوى الفكري والنظري خاصة في المجتمع الطلابي يمكن البناء عليها، أكدتها بعض الدراسات التي استندنا عليها في تحليلنا، لأن ما حدث في ليبيا بعد 2011، أطلق العنان لكافة الكفاءات والقدرات وخاصة الجامعية التي كانت محاصرة في أطار النظام السياسي، يتمحور في مربع له أربعة أضلع يصعب التحرك خارجها بشكل معلن(الكتاب الأخضر)، لأن ليبيا تميزت منذ سنوات بنظام إرسال الأفواج الدراسية إلى الخارج، وفي أكبر وأفضل الجامعات الليبية بداية من سبعينات القرن الماضي إلى يومنا هذا، غير أن قبل 2011، كان كل من ينهي دراسته ويعود إلى أرض الوطن علية التحرك في الإطار المرجعي للنظام السياسي القائم، حيث أحكم النظام وبشكل جيد كل الأطر والمثقفين في إطار هذه المرجعية الثورية، ومع ذلك كانت هناك محاولات إلا أنها لا تخرج عن إطار تلك المرجعية، ولكن بعد 2011، حدث ما يمكن أن تسمية بالانفجار الفكري والمعرفي وحالة من التنوع من مدارس مختلفة من كافة أنحاء العالم، وبدأت عملية الصراعات الفكرية والمعرفية والايدلوجية في المجتمع الليبي، غير أنها عجزت عن إدارة هذا التنوع والاختلاف بسبب غياب ثقافة الحوار والقبول بالأخر وعلية نحن اليوم في أمس الحاجة إلى ترسيخ ثقافة المواطنة للتعزيز الانتماء الوطني.

وعليه تحدد طبيعة العلاقة بين المواطنة وتعزيز الانتماء الوطني، من خلال البعد القيمي للمفهوم، ويكمن ذلك في ترسيخ قيم المواطنة لأنها قيم وجدانية روحيه ترتكز في الأساس على تعزيز حب الوطن والانتماء إليه والمحافظة عليه، لأن ترسيخ قيم المواطنة يحقق العدل بين أبناء

الوطن الواحد ويشعر كل مواطن بالتمتع بحقوقه، الأمر الذي يعزز الانتماء لهذا الوطن، لأن القاعد السليمة تقول (إذا سلمت المقدمات سلمت النتائج).

الهوامش

1. على خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، في المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، بشير نافع، واخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص 15
2. المرجع نفسه ص 30.
3. علي خليفة الكواري، المجتمع المدني العربي "قضايا المواطنة وحقوق الانسان، مكتبة الأنجلو المصرية، 2013، ص6
4. نسرين عبد الحميد نبيه، مبدأ المواطنة، بين الجدل والتطبيق، القاهرة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص 142.
5. برهان غليون، نقد السياسة، الدين والدولة، ط 5، بيروت، المركز الثقافي العربي، 2011، ص 152.
6. Richard Bellamy, citizenship, very short introduction, the united states, oxford university press, 1ed, 2008, p 3.
7. عبد العزيز أحمد داود، دور الجامعة في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة، دراسة ميدانية بجامعة كفر الشيخ، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، العدد 30، 2011، ص256.
8. نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص 14.
9. Richard Bellamy, op.cit, p 13.
10. نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص (14، 15).
11. نفسه، ص 15.
12. صلاح أحمد السيد جودة، المواطنة في ظل الاصلاحات الدستورية الجديدة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2010، ص18–20.
13. محمد أحمد درويش، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني، القاهرة: مطبعة عالم الكتاب، 2009، ص267

14. نفس المرجع، ص 268.
15. على محمد على ، المواطنة والوطن في الدولة الحديثة المسلمة، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 2015، 56–57.
16. عبد أحمد يوسف، دور إذاعة أمن اف ام" في تعزيز الانتماء الوطني لدى الطلبة الجامعيين" جامعة الشرق الاوسط نموذجا، رسالة ماجستير، كلية الإعلام جامعة الشرق الاوسط، 2011، ص 125.
17. على الدوسري، المواطن والمواطنة بين الحقيقة والخيال، ص 24
18. عبدالسلام نوير، التعليم كبوتقة والمواطنة، في المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية "رؤى جديدة لعالم متغير" أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، 21–23– ديسمبر 2003، تحرير علا أبوزيد، هبه رءوف عزت، المجلد الثاني، 2005، ص1091.
19. انظر: عبد القادر فرج المنفي "معوقات المواطنة لدى الليبيين خلال حقبة حكم القذافي وسبل علاجها" من وجهة نظر سكان مدينتي بنغازي واجدابيا، دراسة منشورة في مجلة المواطنة ، العدد الأول والثاني، ليبيا: بنغازي، 2011، ص 223. – مصطفي عبد الله خشيم، تأثير التحولات الديمقراطية على الثقافة السياسية في ليبيا الجديدة، دراسة ميدانية، مركز البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهيئة دعم وتشجيع الصحافة، نفذت هذه الدراسة في شهر رمضان 2012، ثم نشرت في شكل كتاب ، دار الكتب الوطنية، بنغازي– ليبيا، ط1، 2013.
20. عبد العزيز عقيلة، الثبات والتغير في الثقافة السياسية في ليبيا بعد 2011 رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد جامعة بنغازي، 2015.